

معييار المحاسبة المصري رقم (٤٢) ٢٠١٥ القوائم المالية المجمعة

هدف المعيار

١- يهدف هذا المعيار الى وضع مبادئ لإعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عندما تسيطر منشأة على واحدة أو أكثر من المنشآت الأخرى .

تحقيق الهدف

٢- لتحقيق الهدف الموضح فى الفقرة "١" فإن هذا المعيار :

- (أ) يتطلب من المنشأة (الأم) التى تسيطر على واحدة أو أكثر من المنشآت الأخرى (التابعة) أن تعرض قوائم مالية مجمعة .
- و(ب) يعرف مبدأ السيطرة ويعتبر أن السيطرة هى الأساس للتجميع .
- و(ج) يوضح كيفية تطبيق مبدأ السيطرة لتحديد ما إذا كان المستثمر يسيطر على المنشأة المستثمر فيها وبالتالي عليه تجميع المنشأة المستثمر فيها .
- و(د) يوضح المتطلبات المحاسبية لإعداد القوائم المالية المجمعة .

٣- لا يتناول هذا المعيار متطلبات المحاسبة عن تجميع الأعمال وتأثيرها على التجميع بما فى ذلك الشهرة الناتجة عن تجميع الاعمال (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٩) " تجميع الأعمال ") .

نطاق المعيار

٤- على كل منشأة أم أن تقوم بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة . ويطبق هذا المعيار على كل المنشآت - بما فيها المنشآت

الاستثمارية كما هي معرفة بقائمة المصطلحات المرفقة بهذه المعايير - باستثناء ما يلى :

- (أ) لا تحتاج المنشأة الأم إلى عرض قوائم مالية مجمعة فى حالة (فقط فى حالة) توافر الشروط التالية مجتمعة :
- (١) إذا كانت المنشأة الأم هى فى حد ذاتها شركة تابعة مملوكة كلياً أو جزئياً لمنشأة أخرى ، وتم إبلاغ ملاكها الآخرين (بمن فيهم من ليس لهم حق التصويت) عن عدم قيام المنشأة الأم بعرض قوائم مالية مجمعة ولم يعترضوا على ذلك .

و(٢) إذا كانت أدوات الدين أو أدوات حقوق الملكية للشركة الأم لا يتم تداولها فى بورصة أوراق مالية (بورصة محلية أو أجنبية أو خارج المقصورة بما فى ذلك الأسواق المحلية والإقليمية) .

و(٣) إذا لم تقم المنشأة الأم بتقديم قوائمها المالية ولم تشترع فى إتخاذ أى إجراءات لتقديم تلك القوائم لهيئة الرقابة المالية أو لأى جهة رقابية أخرى بغرض إصدار أى فئة من الأدوات المالية ببورصة أوراق مالية .

و(٤) إذا كانت المنشأة الأم المشار إليها بالشروط (من ١ إلى ٣) من هذه الفقرة تابعة لشركة أم كبرى أو أى شركة أم وسيطة تقوم بإصدار قوائم مالية مجمعة للاستخدام العام فى مصر تتماشى مع معايير المحاسبة المصرية .

(ب) خطط مزايا نهاية الخدمة أو أى خطط مزايا للعاملين طويلة الأجل التى ينطبق عليها معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٨) مزايا العاملين .

(ج) صناديق الاستثمار التى تستثنيها من التجميع الجهة الرقابية المختصة .

السيطرة

٥- السيطرة على المستثمر بصرف النظر عن طبيعة مساهمته في المنشأة (المستثمر فيها) أن يحدد ما إذا كانت الشركة الأم من خلال تقييم مدى سيطرتها على المنشأة المستثمر فيها.

٦- يسيطر المستثمر على المنشأة المستثمر فيها عندما يتعرض - أو يحق له - عوائد متغيرة من خلال مساهمته في المنشأة المستثمر فيها ولديه القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سلطته على المنشأة المستثمر فيها .

٧- وبالتالي فإن المستثمر يسيطر على المنشأة المستثمر فيها عندما فقط عندما يكون للمستثمر جميع ما يلي :

(أ) السلطة على المنشأة المستثمر فيها (راجع الفقرات من "١٠" إلى "١٤").

(ب) التعرض أو الحق في العوائد المتغيرة من خلال مساهمته في المنشأة المستثمر فيها (راجع الفقرتين "١٥" و "١٦") .

(ج) القدرة على استخدام سلطته على المنشأة المستثمر فيها للتأثير على مبلغ العوائد التي يحصل عليها منها (راجع الفقرتين "١٧" و "١٨").

٨- على المستثمر أن يأخذ في الاعتبار كافة الحقائق والظروف عند تقييم ما إذا كان يسيطر على المنشأة المستثمر فيها أم لا . وعليه أيضاً إعادة تقييم ذلك إذا أشارت الحقائق والظروف إلى وجود متغيرات لواحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المذكورين في الفقرة "٧" (راجع الفقرات من "٨٠" إلى "٨٥").

٩- يسيطر اثنين أو أكثر من المستثمرين بشكل مشترك على منشأة مستثمر فيها عندما يتعين عليهم أن يعملوا معاً لتوجيه الأنشطة المعنية ، وفي مثل هذه الحالات . وحيث أنه لا يمكن لمستثمر واحد توجيه الأنشطة بدون تعاون الآخرين . فلا يمكن لمستثمر بمفرده السيطرة على المنشأة المستثمر فيها ، ويقوم كل مستثمر على حده بالمحاسبة عن الحصة في المنشأة المستثمر فيها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٣) "الترتيبات المشتركة" أو معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة أو معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية" .

السلطة

١٠- يسيطر المستثمر على المنشأة المستثمر فيها عندما يكون للمستثمر حقوق قائمة تعطيه القدرة الحالية على توجيه الأنشطة المعنية مثل الأنشطة التي تؤثر على عوائد المنشأة المستثمر فيها.

١١- تنشأ السلطة من خلال الحقوق . وفي بعض الأحيان تكون عملية تقييم السلطة واضحة فعلى سبيل المثال عندما يكون للمستثمر السلطة على المنشأة المستثمر فيها بشكل مباشر وحصري عن طريق حقوق التصويت الممنوحة من خلال أدوات حقوق الملكية مثل الأسهم ، ويمكن تقييمها بالأخذ في الاعتبار حقوق التصويت لهذه الأسهم . وفي حالات أخرى تكون عملية التقييم أكثر تعقيداً وتتطلب الأخذ في الاعتبار أكثر من عامل واحد ، على سبيل المثال عندما تكون السلطة ناتجة من واحد أو أكثر من الإتفاقيات التعاقدية .

١٢- يمتلك المستثمر . الذي لديه القدرة الحالية على توجيه الأنشطة . السلطة حتى وإن لم يمارس حقوقه في التوجيه بعد . ويساعد الدليل على أن المستثمر يقوم بتوجيه الأنشطة المعنية في تحديد ما إذا كان للمستثمر السلطة على المنشأة المستثمر فيها أم لا . إلا أن مثل هذا الدليل ليس حاسماً في حد ذاته في تحديد سلطة المستثمر على المنشأة المستثمر فيها.

١٣- إذا كان لإثنين أو أكثر حقوق حالية تعطيتهم السلطة المطلقة لتوجيه الأنشطة المعنية المختلفة ، فإن المستثمر الذي لديه القدرة الحالية لتوجيه الأنشطة الأكثر تأثيراً على عوائد المنشأة المستثمر فيها هو المستثمر الذي لديه السلطة على المنشأة المستثمر فيها .

١٤- يكون للمستثمر السلطة على المنشأة المستثمر فيها حتى إذا كانت المنشآت الأخرى لديها حقوق حالية قائمة بمنحهم المقدرة الحالية على المشاركة في توجيه الأنشطة المعنية ، على سبيل المثال عندما يكون لشركة أخرى تأثير هام ، وعلى الرغم من ذلك فإن المستثمر الذي يمتلك حقوق حماية فقط حيث لا يكون له سلطة على المنشأة المستثمر فيها (راجع الفقرات م.أ.ت.٢٦" إلى "أ.ت.٢٨" وبالتالي فإنه لا يسيطر على المنشأة المستثمر فيها .

العوائد

١٥- يتعرض المستثمر للعوائد المتغيرة الناتجة عن شراكته في المنشأة المستثمر فيها أو يكون له حقوق في هذه العوائد عندما يكون من المحتمل أن تتنوع عوائد المستثمر الناتجة عن شراكته نتيجة أداء المنشأة المستثمر فيها . وقد تكون عوائد المستثمر إيجابية فقط أو سلبية فقط أو الإثنان معاً.

١٦- على الرغم من أنه يسمح لمستثمر واحد فقط السيطرة على المنشأة المستثمر فيها ، إلا أنه يسمح لأكثر من طرف بالمشاركة في عوائد المنشأة المستثمر فيها. على سبيل المثال ، يسمح لأصحاب حقوق الأقلية / الحقوق غير المسيطرة بالمشاركة في أرباح أو توزيعات المنشأة المستثمر فيها .

الصلة بين السلطة والعوائد

١٧- يسيطر المستثمر على المنشأة المستثمر فيها ليس فقط في حال امتلاكه السلطة على المنشأة المستثمر فيها وتعرضه للعوائد المتغيرة الناتجة من شراكته معها أو امتلاكه حقوقاً في هذه العوائد ، بل عندما يكون أيضاً قادراً على التأثير على هذه العوائد من خلال شراكته في المنشأة المستثمر فيها .

١٨- بالتالي على المستثمر الذي يتمتع بحقوق إتخاذ القرارات أن يحدد هل هو أصل (موكل) أم وكيل . ووفقاً للفقرات من "أ.ت.٥٨" إلى "أ.ت.٧٢" ، لا يسيطر المستثمر الوكيل على المنشأة المستثمر فيها عند ممارسة حقوق إتخاذ القرارات المفوضة إليه .

المتطلبات المحاسبية

١٩- على الشركة الأم إعداد قوائم مالية مجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المماثلة والاحداث الأخرى في الظروف المماثلة .

٢٠- يبدأ تجميع المنشأة المستثمر فيها من تاريخ حصول المستثمر على السيطرة على المنشأة المستثمر فيها ويتوقف عندما يفقد المستثمر السيطرة على المنشأة المستثمر فيها.

٢١- توضح الفقرات من "أ.ت.٨٦" إلى "أ.ت.٩٣" الإرشادات لإعداد القوائم المالية المجمعة.

حقوق الأقلية / الحقوق غير المسيطرة

٢٢- على الشركة الأم عرض حقوق الأقلية / الحقوق غير المسيطرة في المركز المالي المجمع ضمن بند حقوق الملكية وبشكل منفصل عن حقوق ملكية مساهمي الشركة الأم .

٢٣- التغيرات في حقوق ملكية الشركة الأم في الشركة التابعة والتي لا تؤدي إلى فقدان لسيطرة الأم على الشركة التابعة تعتبر معاملات حقوق ملكية (مثال التعاملات مع المساهمين بصفتهن هذه) .

٢٤- توضح الفقرات "أت ٩٤" إلى "أت ٩٦" الإرشادات لمعالجة حقوق الأقلية / الحقوق غير المسيطرة في القوائم المالية المجمعة .

فقد السيطرة

٢٥- عندما تفقد الشركة الأم السيطرة على الشركة التابعة فعلى الشركة الأم :

(أ) إلغاء الاعتراف بالأصول والالتزامات الخاصة بالشركة التي كانت تابعة من القوائم المالية المجمعة.

(ب) الاعتراف بأى استثمارات منبقيّة في الشركة التي كانت تابعة بقيمتها العادلة عندما تفقد السيطرة والمحاسبة اللاحقة لها و لأى مبالغ مستحقة على أو إلى الشركة التي كانت التابعة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية المناسبة . وينظر إلى القيمة العادلة على أنها القيمة العادلة عند الاعتراف الأولى للأصل المالي أو عندما يكون ذلك مناسباً بالتكلفة عند الاعتراف الأولى للاستثمار في شركة شقيقة أو مشروع مشترك.

(ج) الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المرتبطة بفقد السيطرة المنسوبة إلى حصص السيطرة السابقة.

٢٦- توضح الفقرات من "أت ٩٧" إلى "أت ٩٩" إرشادات المحاسبة لمعالجة فقد السيطرة .

من ٢٧ إلى ٣٣ ملغاة .